العدد (1759) السنة السابعة - الخميس (1) نيسان 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

منطقة محررة

فـــي انـتـــظـــار غـــودو

نجم والي

قديماً قيل، بأن الانتظار ينتسب للشرط الإنساني مثلما تنتسب الزنابير للعسل، المؤمنون صادقوا الدعاء مثلاً ينتظرون منقذهم الذي يعتقدون أنه يشفيهم من كل العاهات، من كل سوء، أما نحن الذين نجرأ على تسمية أنفسنا باسم آخر، لا نفلت أيضاً من الانتظار ذلك دون أدنى، ننتظر وننتظر ظناً منا، أن كل شيء سيكون في وقت قريب على ما يرام، وأن غودو "نا" المنتظر سيعوض لنا عن الزمن الذي خسرناه بانتظاره. لكن حسبة بسيطة للانتظار وعلاقته بالبشرية، ترينا أن الانتظار هو امتياز عراقي قبل كل شيء، وأن غودو الذي ننتظره يختلف عن زملائه الآخرين بكل شيء. مجرد إلقاء نظرة على الكرة الأرضية طولاً وعرضاً، ترينا ذلك مثلما ترينا كيف أن العراقيين، وتلك صفة خاصة بهم عليهم الافتخار بها أصلاً قبل أن يفتخروا بشيء آخر، ليس ذلك وحسب، بل هي سلوكهم الدائم الذي لا ينافسهم عليه شعب!

هل نحصي قرون الانتظار عند العراقيين؟ أين نبدأ؟ من النبي إبراهيم الذي أراد أن يذبح قرباناً، فأنتظر وأنتظر، وكاد في النهاية أن يذبح أبنه بالفعل، لو لم يكافئه ربه بشاة سمينة للذبح بديلاً عن الابن؟ وماذا عن نوح، أبونا أو جدنا الأول الذي جمع كل ما له علاقة بالحياة على سفينته لكي ينقذ البشرية من الغرق، وعندما أراد أن يتأكد من نهاية الطوفان بعث بحمامة في فمها سنبلة، لكي يعرف إذا كانت الأرض جفت أم لا؟ لم يشأ لها العودة حقيقة! حمامة نوح ضلت طريقها، كما كتب أبن العم الأسباني رافائيل أليرتي، وذهبت بدل الشمال إلى الجنوب، بل ضلت طريقها، لأنها ظنت البحر سماءً، والليل نهاراً، والصيف شتاءً، ثم ظلت تخطأ وتخطأ، حتى يومنا هذا؟ وماذا عن برج بابل، الذي كان على قمته أن تلامس السماء، آلاف من السجناء، آلاف من العبيد رطنوا بلغات وألسن مختلفة وهم يشيدون ببرجهم، انتظروا وانتظروا، دون أن يرعبهم أن البرج سينهد عليهم ويطيح بكل ما له علاقة بالانتظار، بكل ما عندهم من أمل بإتمام البناء؟ وبعد؟ ماذا أيضاً عن آلاف المسببين الذين جلبهم نبوخذ نصر، أولئك الذين جاءوا من بلاد كنعان، جلسوا على أنهار بابل ينشدون أغنيتهم، يحلمون بالعودة؟ ماذا عن؟ ماذا عن..ووو؟

من الصعب العثور على نقطة في تاريخ العراقيين، سكان النهرين دجلة والفرات، سكان وادي الإنتظارين، دون الحديث عن أزمان الانتظار التي دمغت حياتهم. التاريخ البعيد والتاريخ القريب يقول لنا ذلك. كم أنتظر جنود الأسكندر الكبير نهاية حملتهم، لكي يسمعوا من ملكهم المغامر الذي لا يكل كلمة تدعوهم بالعودة إلى بيوتهم حيث انتظرتهم العائلات، الأم والأخت وقبلهما امرأتهم الحبيبة، بعضهم ملوا الانتظار وقرروا الإقامة في الأرض التي وطئوها، اليوم يتحدث المرء في جبال قندهار وفي أماكن أخرى من آسيا عن سلسلة المحاربين أولئك. ماذا عن الكسندر نفسه، هل مل هو الآخر الانتظار فقرر الإقامة في بلاد وادي الرافدين قريباً من بابل، ليموت هناك أخيراً مريضاً بالحمى، بحمى الانتظار؟ ماذا عن الحسين الذي أنتظر وأنتظر في كربلاء عبثاً قدوم أولئك الذي وعدوه بالتضامن معه؟ قُتل الحسين على أيدي أعدائه بسرعة عجيبة، هل مل هو الآخر الانتظار؟ وبعد؟ ماذا أيضاً عن صرخات المحاربين الذي قاتلوا معه تضامناً ظناً منهم أن نجدة سريعة ستجيء؟ الانتظار، الإنتظار، يا لتلك الدمغة التي أصبحت علامة على جباه العراقيين، أي وعيد تحمل معها وأي انتظار؟

كم أنتظر العراقيون حتى يعود هولاكو إلى دياره، وكم انتظروا حتى يملّ الأتراك من كل الجهل الذي نثروا حبوبهم المسمومة في أراضي البلاد؟ وكم انتظروا لكي يتأكدوا أن الجنرال مود الذي خطب فيهم، وقال، "جئناكم محررين ولسنا فاتحين"، سيكون أميناً لجملته تلك؟ يقول الألمان: الرجل كلمة، لكن الإنكليز كما يبدو جُبلوا من طينة أخرى غير طينة الكلمات، وهو قدرهم أن يتناسلوا الخراب في الأرض التي حلوا فيها، وهو قدر الأرض مثلما هو قدر الناس، الأرض الخراب هي الدمغة التي تركها الإنكليز في كل مستعمراتهم عسكرياً، وقبل ان ينطق بها شاعرهم تي أس أليوت! لكن ما هو قدر العراقيين، إن لم يكن الانتظار؟ ومتى دُمغ العراقي بغير دمغة الانتظار؟ خرج الإنكليز وجاءت الجمهورية، قتل العسكر ما شاء لهم القتل، وقالوا لهم انتظروا/ ديموقراطيتنا قادمة، ومنذ ذلك الحين، القتل يتناسل يلبس البدلة العسكرية، والانتظار يتناسل على الطرف الآخر.

كم أنتظر العراقيون؟ تسع سنوات والعسكر يتداولون القتل، ثلاث حكومات، أولها حكومة قاسم، الثانية حكومة عارف، والثالثة حكومة عارف أيضاً، والرابعة؟ الرابعة حكومة من طراز آخر، حكومة علمت العراقيين أن ينتظروا بشكل جديد، في المرة هذه علمتهم التدرب على النسيان، على نسيان الانتظار ٣٥ عاماً من حكم البعث وصدام، بكل ما حواه من حروب وجوع وقمع وسجون، وفي كل العقود الثلاثة تلك والنصف، كان على العراقيين أن يتعلموا درساً واحداً: الانتظار. في المرة هذه قيل لهم ستأتيكم: ديموقراطية من طراز فريد!

في كل مرة يثبت من جديد: الانتظار تلك القضية الوجودية الكبيرة التي عرفناها في الأدب بشكل واضح عند صامويل بيكيت، لا تحتاج معرفتها إلى درس أدبي كبير في العراق، أنها الهواء الذي يغلف الإنسان، الإنسان محكوم بالحرية عند فيلسوف الوجودية الفرنسي جان بول سارتر، لكن في العراق الإنسان محكوم بالانتظار، كأن من غير الممكن أن يكون شرط حريته بغير هذا الشكل. لكن هل يستطيع عراقي ما الإفلات من قدره ذلك؟

نتائج الانتخابات الأخيرة تقول لنا الأمر ذاته، المعلقون ووكالات الأنباء تتحدث في هذه الأيام عن صعوبة تشكيل حكومة بوقت سريع، المتفائلون يتحدثون عن أسابيع، والمتشائمون، عرابو فلسفة الانتظار، يقولون أنها قضية شهور، لكن الطرفين متفقان، أن الاتفاق سيكون، وأن حكومة ما من غير المهم لونها، ستكون المنقذ لكل شيء، نعم، كل شيء سيصفى وأن حكومة "وطنية" ستتشكل، ستأخذ على عاتقها استتباب الأمن وبناء البلاد، وأن علينا نحن الذين ديدنا وقاحة السؤال، علينا فقط الانتظار، فحينها؛ نعم حينها فقط، .هللويا!! . سيُلغى الانتظار، وسيُمنع عرض " سادية " صموئيل بيكيت " في انتظار غودو"، بل سيُلاحق في بلاد "وادي الإنتظارين" التداول باسم " غودو" قانونياً، ولإثبات حسن النية ستُرمى كل البطاقات التموينية . التي تجعل المواطنين ينتظرون الحصول على غذاءهم في الطوابير . إلى قمامة وزارة النفط والتعليم، وبعدها أيضاً . طبعاً! .، كل شيء سيُقدم للكل بالتساوي، مباشرة، وبسرعة . ولتلدغ زنابير العسل كل من لا يُصدق ذلك ولا يريد انتظار..انتظار غودو... طبعاً.

الحـــكـــومـــة الجـــديـــدة وثـــقـــافـــة الـســـلام

نجاة الكواز

أن مسألة التداول السلمي للسلطة المطروحة موضوعيا هي من القضايا المهمة في الساحة العراقية بالوقت الحالي نظرا لما تحمله في داخل طياتها من أمور سوف تحدد الشكل السياسي للبلاد فيما بعد الانتخابات البرلمانية.

أصبح رجال السياسة في هذه المرحلة بعد الانتخابات أكثر دراية وحكمة بعد كل المعاناة والتجارب بكل ايجابياتها وسلبياتها والأخطاء السابقة التي نتجت من مجمل قضايا أهمها الخطابات النارية في الإعلام لبعض الكتل ضد كتل أخرى داخلة في العملية السياسية والتي تعتبر أحد الأدوات الخطرة والمهمة في بناء المجتمع العراقي الجديد واللجوء إلى الخطابات التي تعمل على نشر ثقافة السلام والتسامح والحوار الوطني ونبذ الخلافات لجعل الهوية الوطنية العراقية هي العامل المشترك بين كل أطياف الشعب العراقي والاستفادة من تجربة كردستان عندما اعتبروا المواطن قيمة عليا وطبقوا مبدأ التسامح بين الشعب الكردستاني لذلك نجدهم اليوم أكثر خبرة في مجال تطبيق الديمقراطية وثقافة السلام وهذا ما نلمسه عندما نشاهد مواطنيهم وهم يتحدثون عن الانتخابات وأخص بهذا الكلام نسائهم أيضا فهم أكثر خبرة بأمور ممارسة الديمقراطية وحقوقهم الدستورية لأن تمثيل المرأة حقيقي في كردستان وليس تكملة للنصاب العددي والعمل بمسالة الكوتا كما حدث في الانتخابات البرلمانية السابقة وأصبحت المرأة لا تشكل سوى رقم في لائحة القوائم الانتخابية ويجب عليها أن تصوت لما يقرره الرجال في البرلمان وأصبحت كالظل المعتم ولكننا نأمل خيرا في هذه الانتخابات لعلنا نجد امرأة تمثل النساء تمثيلا حقيقيا مثل باقي دول العالم ، وعلى الساسة الجدد أن يكونوا متبصرين بكل الحقائق وملمين بكافة الأمور التي من شأنها تنظيم حياة المجتمع العراقي نحو الأمن ونقصد بالأمن هنا ليس فقط الحفاظ على أرواح الناس بل يجب أن يكون هناك أمن غذائي وزراعي واقتصادي وأمن البيئة التي أصبحت ملوثة ونحن لا نريد الدخول في التفاصيل.

يخوض المواطن العراقي مخاض أثبات الذات الذي يتمثل بوجوده كانسان لإيصال صوته باعتباره أثمن ماهر موجود على الساحة العراقية في الوقت الراهن وله قوة وفعل عجيب لتغير واقعنا الحالي نحو المستقبل المشرق.

ومادام الإنسان يعيش مع مجموعة من الناس وتربطه معهم علاقات إنسانية واجتماعية لذلك عليه أن يعمل جاهدا لتطوير تلك العلاقات باتجاه فعال وهادف لبناء وطنه بعيدا عن التنازع والتصارع وأن يسعى لإيجاد إلية فض النزاعات وتحويلها إلى تعايش سلمي لخدمة البشرية،يسمى هذا المجتمع مجتمع حضاري متطور ،وإذا فشل المجتمع في التخلص من الخلافات القائمة داخل المجتمع ولجأ إلى استخدام القوة والسلاح والعنف أصبح هذا المجتمع غير حضاري بسبب ضعف ثقافة السلام

ويجب أن يكون الحوار السلمي للسلطة واللجوء إلى المؤسسات الدستورية هو الذي يحكم أساس العلاقة بين أفراد المجتمع ويتخذ شكل العلاقة السلمية داخل المجتمع وأيضا مع دول الجوار والدول الأخرى لتحقيق غايات كبيرة في دواخلها بسيطة في حوارها وبالتالي العودة إلى سيادة القانون في العلاقات السياسية واحترام قواعده ويجب أن تتفق كل الإطراف السياسية باختلاف انتماءاتهم وعقائدهم ومناصبهم في احترام هذه النقطة لتأسيس دولة قانونية سليمة في مجتمع ما يزال حديث الديمقراطية بعد سنوات الدكتاتورية والاستبداد نحو عملية الانتخابات الحرة النزيهة واستخدام الوسائل والآليات السلمية لحل الصراعات والخلافات الناتجة من اختلاف الآراء والأفكار بعيدا عن العنف والإرهاب لأن اللجوء إلى هذه الوسائل تعني تهديم لكل القيم والأفكار الإنسانية الشفافة التي احتواها الدستور العراقي

وأيا كان النزاع سواء كان نزاعاً سياسياً مؤثراً في المجتمع أو كان نزاعاً دينياً، مذهبياً ،قبلياً ،فكرياً ،ثقافياً ،اقتصادياً أو دولياً مع البلدان المجاورة وبين أحزاب السلطة فيجب إن تحسم تلك النزاعات بالحوار المتمدن والفكر المتطور عن طريق تقبل رأي الأخر والالتزام بمبدأ التعايش السلمي بين إفراد المجتمع والابتعاد عن التشنج والاستفزاز والإيمان بمدأ إن العنف يولد العنف والسلم يولد السلم.

طريق الوصول إلى نقطة التعامل السلمي مازال في بدايته فنحن بحاجة لجملة من الإعمال والواجبات لتحقيق هذا الهدف السامي عن طريق استخدام الإعلام الهادف وليس الإعلام المسموم الذي يدعو إلى فرقة أبناء المجتمع ، يجب العمل على أقامة الندوات والحوارات الثقافية لتوطيد هذه المبادئ داخل نفوس الناس وجعلها غاية حقيقية وبالتالي نقلها إلى الأجيال القادمة يرثها الأبناء عن طريق الإباء.

وهنا يجب الإشارة إلى أن الديمقراطية التي ننشدها هي خوف الحكومة على مصالح الشعب لذلك على (وزارة الدولة للحوار الوطني العراقي ، وزارة حقوق الإنسان العراقية وأيضا وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني ،وزارة المرأة العراقية)أن يكون عملها أكثر دقة وتفصيلاً وأن تنفتح على كافة الطوائف للحصول على نتائج ايجابية وموضوعية وأن يكون العاملين فيها من كافة الأطياف.

والتوصل لوضع خطة لبث روح السلام والتسامح وثقافة اللاعنف ابتداء من البيوت وثم المدارس باعتبارها الخطوات الأولى في صنع الإنسان والعمل بمقولة التعلم في الصغر كالنقش في الحجر وثم الجامعات ومنظمات المجتمع المدني وعقد الندوات لتعليم النساء باعتبار إلام هي من تعد شخصية الفرد وتوثر فيه منذ نعومة أظفاره .

اعتبار قرار مستقبل البلاد قراراً جماعياً يجب أن يشترك فيه جميع العراقيين على حد سواء، خطوة هادفة للدخول إلى زمن التداول السلمي للسلطة والعمل على الاستخدام الصحيح لثقافة السلام كمنهج أساسي للتعامل بين الإطراف السياسية.

عـــن الـــتـــطـــرف والاعـــتـــــدال

فريدة النقاش

أعلن معتز صلاح الدين المستشار الإعلامي لجامعة الدول العربية أن هناك ٦٩٦ قناة فضائية في العالم العربي منها ٥٠٠ موقع يدعو للتطرف وأن أعداء الأمة يريدون تقسيمها إلي طوائف مختلفة.

فإذا عرفنا أن مناهج التعليم المختلفة، وفي كل مرحلة تغص بالمواد الداعية إلي التطرف، ثم توقفنا أمام ظاهرة الدعاة الإسلاميين والمسيحيين، وحللنا خطابهم التعبوي علي أساس الدين، والذي يدعو إلى إقصاء الآخرين، وعزل أصحاب الديانات الأخرى وتحقير شأنهم، والتحريض ضدهم باعتبارهم كفرة فضلا عما في مناهج التعليم الديني الرسمي من مواد تخاصم العقل وتخاصم أصحاب الديانات المختلفة وتدعوهم للدخول في الإسلام وكأننا في زمن الفتح.. إذا عرفنا ذلك كله لابد لنا من مراجعة شاملة وجدية للوضع الخطر الذي يواجهنا علي الصعيدين الفكري والسياسي.

يتفاقم تأثير هذه القنوات والمناهج والبرامج وخطابات الدعاة علي خلفية الأزمة الاقتصادية الاجتماعية الخانقة التي يعيش في ظلها العرب حتى في البلدان الغنية بالنفط وفي ظل التبعية التي سقطت فيها المنطقة والتحقت بالإمبريالية الأمريكية التي قسمت العراق بعد غزوه إلي طوائف وأعراق، وأرست مبدأ المحاصصة الطائفية ليبتعد العراق بخطى سريعة عن روح المواطنة والحداثة التي هي قاعدة لوحدة الأمة وانتمائها للعصر، وبدلا من أن يتوحد العراقيون لمقاومة الاحتلال وإخراجه من البلاد يقاتلون بعضهم بعضا تحت لافتات دينية وعرقية وبسبب العنف والتطرف يهاجر المسيحيون العراقيون ويلوذ من بقي منهم بالعزلة خوفا.

وفي فلسطين التي ازداد جرحها عمقا واستعصاء على الشفاء بعد قيام منظمة حماس بانقلابها علي شرعية سلطة الحكم الذاتي بهدف إقامة إمارة إسلامية في غزة جرى ضرب وحدة النضال الفلسطيني في مقتل، وأخذت سلطة حماس تصادر حرية الفكر والتعبير وتفرض قيودا علي مسيحيي غزة الذين أخذوا يهاجرون بدورهم، ويصدر بعض المتعصبين مجلة باسم فلسطين المسلمة كأنها تبشر بإخلاء أرض الديانات كافة من غير المسلمين.

وتنتمي حماس فكريا وتنظيميا لجماعة الإخوان المسلمين الموصوفة بالاعتدال، ولكن القراءة المتأنية لأدبياتها أي لأدبيات الإخوان المسلمين.

وخاصة فتاوي أحد أبرز المتحدثين باسمها وهو الدكتور (محمد الخطيب) بوسعه أن يكتشف بسرعة أن هذه الأدبيات هي رافد أساسي من روافد التطرف بل والعنف سواء فيما يتعلق بالمرأة أو الفن أو المسيحيين وكل أصحاب الديانات الأخرى فما بالنا باللادينيين.

وكان المرحوم الشيخ (محمد الغزالي) وهو واحد من قادة الإخوان المسلمين وأحد المتحدثين باسمهم والذي وصفه البعض بالاعتدال، كان هو الذي قال عشية مقتل الباحث د. فرج فودة الذي قدم كتابات نقدية مهمة وكاشفة حول التاريخ الإسلامي وحدود تطبيق الشريعة وبناء علي فتوى أطلقها شيوخ حول ارتداده عن الإسلام قام جاهلان لا يقرآن ولا يكتبان بقتله وحينها قال الشيخ الغزالي الموصوف بالاعتدال (إن من يعترض علنا على تطبيق شريعة الله فهو كافر ومرتد ومن الواجب إهدار دمه، أما قاتله فلا تجب معاقبته) وكان هو نفسه قد اتهم فرج فودة بالاعتراض على تطبيق شرع الله، كما أن (الغزالي) هو أيضا كاتب التقرير الذي صادر رواية نجيب محفوظ (أولاد حارتنا)، وبناء على هذه المصادرة جرى الاعتداء عليه ومحاولة قتله ونجا بأعجوبة.

وسوف يكون مفيدا جدا للقضية التي نحن بشأنها أن نفحص فحصا علميا مقولة اعتدال الأزهر الشائعة والتثبت من حقيقتها، خاصة بعد امتناعه عن قبول الطلبة المسيحيين للدراسة في جامعته وملاحقة بعض الأساتذة في كلياته الذين عبروا عن آراء مخالفة وصولا إلي الفصل، بينما يقول الدكتور علي عبدالباقي شحاتة أمين عام مجمع البحوث الإسلامية إن الكثير من دول العالم تطالب الأزهر بإمدادها بالعلماء للقضاء علي التشدد في أراضيها.

وأضاف أنه (لولا الأزهر لتحولت مصر إلي بيروت أخرى وللأزهر منهج معتدل داخليا وخارجيا)، وهو القول الذي نتمنى أن يكون حقيقة وممارسة تساند العقل الناقد المبدع.

وفي هذا السياق المعتم تنشأ مجددا الحاجة الماسة إلي الإصلاح الديني الذي توقفت مسيرته وجري قطع الطريق عليها منذ وفاة الإمام محمد عبده، وهو الإصلاح الذي يرجع الظواهر الدينية عبر الفكر النقدي للظروف الاجتماعية الاقتصادية التي تعبر هذه الظواهر عنها، وتتجلى – أي الظواهر – كقناع يخفي الصراع الطبقي المحتدم ويظهر التطرف الديني والعنف الطائفي كبديل له، وهي الاستراتيجية التي تعتمدها النظم التابعة والطفيلية في منطقتنا لتأجيل الانتصار المحتوم للحريات الديمقراطية كافة.

التلويح للانترنت بالعصا الغليظة

حسن شعبان

بدأت هيئة الإعلام والاتصالات تلوح بالعصا الغليظة لمقاهي ومواقع الانترنيت وحرية الاتصالات رغم ان هذه الهيئة لم تعتمد على أي سند قانوني ذلك لعدم وجود قانون للإعلام والاتصالات رغم النص الدستوري الذي أشار الى ضرورة وجود قانون شرط أن لا يبتعد عن جوهر الحق والحرية ذلك لان حق التعبير بكل الطرق والأساليب وعبر وسائل الإعلام المختلفة ومنها وسيلة الانترنيت هي حقوق وليست (منحة) او (مكرمة) تمنح من الحاكم وهذه نقطة هامة وجوهرية ينبغي ان لا تغيب عن تفكير احد ويضمنهم المشرع العراقي.

بدأت قصة تدخل هيئة الإعلام والاتصالات في شؤون الانترنيت مقاهي ومواقع وغيرها تحت حجة ما ينشر من ما سُمي بالإباحية وهي قصة قديمة وحديثة استخدمت من قبل أنظمة قديمة وجديدة وهي بدون شك كلمة حق أريد بها باطل ذلك لان مفهوم الإباحية حمّال أوجه ويستخدم في أكثر من معنى وأكثر من هدف والمثقفون يخشون من ان تكون هذه الخطوة خطوة أولى نحو تراجعات تمتد رحلتها إلى ألف ميل. دعاة القمع تحت هذه اللافتة يعتقدون أنها حماية للجيل الجديد من الوقوع في هذا المأزق الكبير وقد لا نختلف معهم في ضرورة وجود حماية لجيلنا القادم لكننا نختلف معهم في ان طريق القمع والغلق غير مجدية ذلك لان الجيل الجديد قد يبحث عن الممنوع ليصبح مرغوب بالممنوع المرغوب خاصة وان الشباب الجديد واطلاعه الواسع لا يقبل بهذه الطريقة وإنما يريد ان يعرف الحقيقة لهذا يجد المجددون ان الطريقة الأسلم هي نشر الثقافة والمعرفة لدى الشباب كي يتحصن من الإباحية وغيرها.

الثقافة القائمة على أساس الموضوعية وفهم الآخر وعبور القطرية من خلال تكنولوجية الانترنيت هي بكل تأكيد أفضل وأوسع من ثقافة المنع والإقصاء. فكل قوانين وأجهزة الحكومات لم تستطع منع الحشيش والأفيون من متناول الشباب في أرجاء المعمورة أنما الثقافة والتطور المجتمعي وحدهما القادران على دفع نهاية هذه الموبقات ووضع نهائية لها. إذاً وبدون جدال تبقى الثقافة العنصر الرئيسي والأساسي لكبح اية موبقات ومن أي نوع وان أية إجراءات تعسفية او قمعية تحول بين المتلقي والانترنيت وتحت اية لافتة ستكون عكسية وتدفع بالشباب المتدفق حيوية إلى معرفة هذا الممنوع.

على هيئة الإعلام والاتصالات ان تدرك هذه الحقائق وان لا تبحث عن مبررات المنع والإقصاء ولا الى تحويل التراخيص والإجازات إلى أدوات قمع وان تسهل الإجازات مع ثقافة عامة بشأن الممنوعات.